المبحث الأول:
تركيا في مفترق الطرق

تعيش تركيا أزمة منذ أكثر من عام في الواقع تحسباً لموعد الانتخابات الرئاسة التي من المفروض أن تحسم يوم 16 مايو الجاري، فالجميع في تركيا يعرف أن حزب العدالة والتنمية AKP - أو الحزب الأبيض - كما يطلق عليه الأتراك - والذي يحكم البلاد منذ نوفمبر 2002 سوف يكون له مرشح للرئاسة، والجميع يعرف أيضا أن فرص مرشح الحزب تكاد تكون مضمونة في الوصول إلي قلب القلعة العلمانية، ومن هنا كان التوتر والخوف من مجئ رئيس ذي جذور إسلامية إلي نفس المكان الذي اعتلاه مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك وأرسي قواعد الحكم فيها من منطلق علماني يستبعد الدين كلية من الحياة الاجتماعية والسياسية والفضاء العام.

المشهد الذي نراه اليوم يعكس حساسية الدولة التركية المفرطة لأي تغير حقيقي أو اجتراح لمسار جديد مختلف عن ذلك الذي أرساه " أبو الأتراك " أو الباش معلم " كما كان يطلق عليه - فالأتاتوركية أو الكمالية تحولت لأيديولوجية صارمة لا يمكن التراجع عنها، ونصب الجيش نفسه ليكون هو حامي هذه الأيديولوجية، فالمادة 2 في الدستور التركي تقرر علمانية الدولة والمادة 14 تقرر حظر النشاطات المنافية للعلمانية وكلاهما لا يمكن تغييرهما أو حتي تقديم مقترح بذلك، والمشكلة هنا هي أن الدولة التركية الجديدة التي انسلخت من ماضيها وتراثها وتاريخها العثماني علي كل المستويات تجد مجتمعا يتوق إلي هذا الماضي وذلك التراث فيما أطلق عليه " العثمانية الجديدة " وهي الصيحة التي أطلقها " أوزال " تعبيراً عن التمدد التركي للقيام بدور إقليمي تجاه دول آسيا الوسطي التي تحررت

من الاتحاد السوفيتي الغابر، وعلمانية " أتاتورك " ألغت الدين من الحياة العامة ولكنها اختصرت الدولة في روح مؤسسها والحزب الذي أنشأه وهو حزب الشعب الجمهوري، الذي ظل حزبا واحدا متحكما في الحياة السياسية حتى عام 1945 م.

العلمانية بدون ديموقراطية أقلقت " أتاتورك " الذي ظل مقتنعا بأن اللحاق بالغرب لا يمكن تحقيقه بدون تعددية حزبية، وقبل أن يموت اصطنع حزبا باسم " الحزب الجمهوري الحر " كحزب معارض ولكنه لم يتحمله وتم إغلاقه فجميع معارضيه انضموا لذلك ا لحزب وهاجموه، وظلت البلاد بدون أحزاب معارضة حتى مجئ " عصمت إينونو " إلي السلطة والذي كان أشد تطرفا في التمسك بالعلمانية، لكنه قبل بوجود حزب جديد في الحياة السياسية هو الحزب الديموقراطي الذي أسسه منشقون عن حزب الشعب الجمهوري واستطاع هذه الحزب أن يحصل علي 64 مقعداً في انتخابات عام 1946 وكان شعاره الانتخابي " كفاية.. خلاص "، وما لبث أن اكتسح انتخابات عام 1950 حيث حصل علي 53.6% بينما لم يحصل حزب أتاتورك إلا علي 40% وتحول للمعارضة، وشهدت البلاد استقرارا سياسياً واقتصادياً غير مسبوق حتى عام 1960 الذي شهد أول انقلاب عسكري في تركيا مرسخاً بذلك لتقاليد تدخل العسكر في الحياة السياسية.

ومنذ ذلك الوقت والأحزاب العلمانية التي تتبني الأيديولوجية الكمالية لم تتمكن من الحكم بمفردها و تواجه تراجعاً لصالح ما يمكن أن نطلق عليه " الأحزاب الديموقراطية المحافظة "، وحزب العدالة والتنمية هو استمرار لتقاليد هذه الأحزاب ويمتلك الأغلبية في البرلمان 357 مقعدا

وهو ما أعطي للسياسة التركية معناها وأبعدها عن دوامة الائتلافات الحزبية المتنافرة والحكومات المتعاقبة منذ صعوده للسلطة مع وضع اقتصادي مريح حقق نموا اقتصاديا بلغ 7% وكبح جماح التضخم وجذب قدرا كبيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ 20 مليار دولار، وقاد قاطرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لدخول تركيا إليه، وتري الأحزاب العلمانية أن تمكن العدالة والتنمية من خلق قاعدة توافق عام حول مشروعه (الديموقراطية المحافظة - محافظ كار ديموقراطي سي) يمكن أن تصل به إلي سدة الرئاسة ومن ثم تهديد مكتسبات هذه الأحزاب العلمانية، ومن هنا فإن ا لاستقطاب السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد يعكس بعمق أزمة هوية تعيشها البلاد كما يعكس أزمة شرعية حيث إن البلاد يحكمها اليوم دستور عام 1982 م الذي وضع تحت إشراف قادة انقلاب عام 1980 م ومثل القوي الذي دعمته في ذلك الوقت وهي القوي الكمالية العلمانية التي يمثلها حزب الشعب، ولكنه اليوم أصبح غير كاف لمطالب مجتمع يسعى للتحول من " الديموقراطية المعقلنة " إلي " الديموقراطية الحقيقية " التي تلتزم فيه مؤسسات الدولة جميعها بما في ذلك الجيش للقانون.

هندسة النظام السياسي التركي:

في عام 1937 تم تعديل المادة الثانية من الدستور التركي لتقرأ علي النحو التالي " الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة، وكما يقول " محمد ياشار " الأكاديمي التركي " من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي " أتاتورك " عام 1938 كانت البلد كلها قد تحولت إلي كيان علماني بحت، وأن الإسلام اختفي من أجل الصالح العام إلا أن الوضع لم يكن كذلك فعلي الرغم من كون الجزء المسيطر من

الصفوة المتعلمة تحول تماماً إلي كيان غربي إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام "، ويقوم النظام السياسي التركي علي قاعدتين هما الجيش والنظام الحزبي وتصميم النظام الحزبي قائم علي قبول الأحزاب التي تعبر عن يمين الوسط ويسار الوسط، أي الوسط في اليمين واليسار مع وجود حزبين كبيرين أحدهما في الحكم والثاني في المعارضة مع استبعاد الأحزاب الصغيرة، لكنه مع عجز الأحزاب الكبيرة وضعفها تسللت أحزاب صغيرة إلي الحياة الحزبية واستطاعت أن تحقق قدماً راسخة في الحياة السياسية علي حسابها، هذه الأحزاب كانت تعبيراً عن حركة " الملي جوروش " أو حركة الفكر الوطني وهي الحركة التي أسسها " أربكان " - الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا منذ عام 1969 وأصبحت لاعباً لا يمكن تجاهله، ودخلت هذه الحركة ممثلة في " حزب السلامة الوطني " منذ مطلع السبعينيات في عدد من الائتلافات كان أبرزها مع حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي عام 1974 وهو الائتلاف الذي قاد عملية إنزال الجيش التركي في قبرص لحماية القبارصة الأتراك، ثم مع حزب العدالة الديموقراطي المحافظ عام 1975، وعام 19977، وهنا تقف تركيا لتعبر عن نموذج من التوافق المحير الذي تستدعيه المصلحة ا لوطنية ببن العلمانية والتيارات الإسلامية، وحتى هذه اللحظة كانت العلمانية التركية تقبل بتواجد للتيار الإسلامي في الفضاء العام السياسي بشرط احترامه للجمهورية وللدستور العلماني، وبينما اقتنع التيار العلماني بأنه لا يمكن شطب التيار الإسلامي كقوة اجتماعية من الوجود السياسي، حاول التيار الإسلامي التكيف بقدر ما يمكنه مع قواعد اللعبة السياسية، فبقاء الجمهورية والدولة التركية هو غاية لا يمكن لأحد أن يضحي بها ومن ثم لا بد من تنحية الخلافات السياسية من أجل

استمرارها، ولكنه مع تقدم التيار الإسلامي واتساعه كانت المحكمة الدستورية ا لعليا وهي أحد المؤسسات المعبرة عن سيادة الجمهورية وعلمانيتها تصدر قراراتها المتتالية بإغلاق أحزابه لكونها أحزاب تهدد المبادئ الكمالية وعلي رأسها العلمانية، فهي من أصدرت قرإر إغلاق حزب النظام الوطني في 20 مايو 1971 بعد الانقلاب العسكري الثاني للجيش التركي في مارس 1970، ثم هي من أصدرت قرار إغلاق حزب الرفاه في 16 يناير عام 1998 م، ثم قرار إغلاق حزب الفضيلة في 22يونية 2001.

هنا تقول هندسة النظام السياسي التركي أنه يمكن قبول الإسلاميين كقوة متواجدة في الحياة السياسية ولكنه لا يمكن قبولهم في قلب مؤسسات الدولة العلمانية داخل مؤسسة مجلس الوزراء ومن هنا كان الانقلاب الرابع الذي عرف باسم " انقلاب ما بعد الحداثة " أو الانقلاب اللطيف " فهو انقلاب مؤسسي لم يتم استخدام الدبابات والقوة العسكرية فيه ولكن تم توظيف " مجلس الأمن القومي " الذي يعبر عن رغبة العسكر والذي يعطي توصيات تتحول لأوامر لا يمكن عصيانها، فقد تقدم بمذكرة إلي رئيس الوزراء طالبه فيها بالاستجابة لمطالب الجيش التي بلغت 18 مطلباً لحماية تراث العلمانية الكمالية "، واضطر " أربكان " إلي الاستقالة في 18 يونية 1997م ومغادرة مجلس الوزراء لغير رجعة واعتبر الجيش أن الخطر الأصولي الإسلامي هو الخطر الأول في البلاد بدرجة أكبر من النزعات الانفصالية والفوضوية.

العدالة والتنمية والتأسيس لجمهورية ثالثة:

يمثل " رجب طيب أردوغان " ورفيق كفاحه ودربه " عبد الله جول " ورئيس البرلمان التركي " بولنت أرينج " الجيل الثاني من الحركة

الإسلامية في تركيا بعد جيل الآباء الذي مثله " أربكان " ورجائي قوطان " الرئيس الحالي لحزب السعادة، وهذا الجيل هو الذي أثبت جدارته في إدارة البلديات بعد الانتصار الكاسح لحزب الرفاه في انتخاباتها عام 1994 م، أطل علي السلطة من منظور المسئولية واقترب من مشاكل الناس وسعي لحلها، ودخل إلي قلب مؤسسات الدولة واقترب منها وعرف حدود التعامل معها، ولذا قرر هذا الجيل الذي يعرف في تركيا بجيل " المجددون المعاصرون " تجاوز حركة الأب الروحي لهم والتأسيس لحركة جديدة تكون علي وعي بالواقع المعقد للدولة التركية والتي أطلق عليها الكاتب التركي المعروف " جنكيزشندار " الدولة الخفية " أو الدولة العميقة "، ومن هنا تأسس " حزب العدالة والتنمية " والذي يعبر عن " الديموقراطية المحافظة " والتي يعرفها " طيب أردوغان " بأنها نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان فهي تقبل الوافد والجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم علي الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ما سواها.

وتري " الديموقراطية المحافظة - محافظ كار ديموقراسي " أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال العد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وتجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم أثبتت عدم التعارض بين الإسلام والديموقراطية وأن الاعتدال والوسطية والأخذ بمبادئ التعددية

والديموقراطية هي ما أكده صعود الحزب في الحياة ا لسياسية التركية وعمل علي ترسيخه، فهو سعي لتخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية في تركيا من خلال التأكيد علي أنه ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة ولكنه يسعي للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون عن نتائج النموذج الذي يمثله الحزب.

وذكر " عبد الله جول " أن الحركة التي يمثلها " حزب العدالة والتنمية " لن تتمحور حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما علي الأسس الديموقراطية والشفافية والحوار والتعاون والاهتمام بقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وتحسين الخدمات، ومشكلة الحجاب ستحل في سياق الحق الإنساني للمرأة، ولن تعارض الكمالية ولكن ستسعي لتحقيق الجزء النهضوي فيها - أي النهوض الاقتصادي والتنموي.

وإذا كان " أتاتورك " قد أسس الجمهورية الأولي التي جاءت للأتراك بالاستقلال والعلمانية، فإن " تورجوت أوزال " هو مؤسس الجمهورية الثانية وهو أول من طرح العلمانية الكمالية علي بساط البحث ودعا لانتقاد "

أتاتورك " وإظهار ما له وما عليه وهو أول رئيس جمهورية ثابر علنيا وبصورة منتظمة علي أداء ا لفروض الدينية وأدي فريضة الحج في أول توليه رئاسة الحكومة عام 1983 وانتعشت الحالة الإسلامية في عهده بشكل غير مسبوق، فالجمهورية الثانية تأخذ في اعتبارها الدين كمكون رئيسي للهوية التركية كما تسعي للتوافق مع المجتمع والتعبير عنه عبر

الاعتراف بالتنوع في إطار ا لوحدة.

أما الجمهورية الثالثة والتي تشهد تركيا ملامح تكونها منذ مجئ " العدالة والتنمية " للحكم فإنها تسعي لاكتمال ملامح دولة ديموقراطية تعددية تستعيد فيها مؤسسات الدولة المنتخبة هيبتها ويتراجع دور العسكر بعيداً عن التأثير في السياسة وتوجيهها ويتمتع المواطنون كافة بحقوقهم وواجباتهم، وإذا كان الجيش صرح في الأزمة الحالية بأنه المدافع العتيد عن العلمانية فإنه يدرك أن دوره يتراجع وأن المؤسسات المنتخبة (البرلمان، الحكومة، رئاسة الوزراء) ومؤسسات المجتمع المدني هي التي توجه السياسة، وهذا يكشف عنه تصريحات رئيس الوزراء التركي بأن الدفاع عن العلمانية مسئولية الحكومة، فلم يعد " مجلس الأمني القومي " يملي شروطه ويفرض توصياته، ويراهن " حزب العدالة والتنمية " علي أن الانضمام للاتحاد الأوروبي والوفاء بشروط الانضمام هي أحد وسائله لاختراق القلعة العلمانية والتي تكون الدولة فيها تعبيراً عن مجتمعها وليست تعبيراً عن أيديولوجية فاشية صلبة لا يمكنها الاستجابة لمتطلبات العصر والحياة وهي الأيديولوجية الكمالية.

وهذا جزء من المشهد الذي نراه اليوم، فجيل العدالة والتنمية يسعى بالانتقال بتركيا إلي عالم الدول الديموقراطية التي تختفي فيها " الدولة العميقة والخفية " لصالح دولة شفافة وقرارات علنية ومؤسسات قوية ودستور حقيقي مختلف عن الدستور الحالي.

وإذا كان تاريخ تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر يعبر عنه تنازع القوي الإصلاحية التي تحاول اللحاق بالمدنية والحداثة الغربية، والقوي التقليدية التي تحاول الاحتفاظ بما هو قائم خوفا علي هويتها، وكانت القوي الإصلاحية دائماً علمانية، والقوي التقليدية دينية، فإننا اليوم أمام قوي

الإصلاح التي تحاول استلهام الحداثة وتكييفها لخصوصية مجتمعها وهويتة الثقافية والإسلامية وهي قوي لها جذور إسلامية ووجه حديث وحداثي بينما القوي المقاومة للإصلاح هي الأحزاب العلمانية والجيش والتي لها وجه قديم ورجعي، لا يمكنه مغادرة أفكار " أتاتورك " ومبادئه التي لم تعد قادرة علي الحياة.

رئاسة الجمهورية في النظام التركي:

يظن كثيرون أن رئاسة الجمهورية التركية منصب شرفي، ولكنه مناصب واسع السلطات وبدون مسئوليات تقريبا، فرئيس الجمهورية يمثل وحدة الأمة وهو رمز الجمهورية ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، ويجري انتخابه لفترة واحدة مدتها سبع سنوات عن طريق البرلمان " المجلس الوطني الكبير "، ويكون من بين أعضائه، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يكونوا بلغوا سن الأربعين وأكملوا تعليمهم العالي بشر ط اقتراح ما لا يقل عن خمسة أعضاء المجلس ترشيحه لرئاسة ا لدولة، ويتعين علي الرئيس المنتخب أن يستقيل من حزبه إن كان عضوا بحزب ومهامه وصلاحياته بموجب الدستور هي:

- دعوة المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة.

- إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية دورته التشريعية عند الضرورة.

- حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي

لهـا قـوة القـانون علـي أسـاس عـدم دسـتوريتها مـن الناحيـة الشـكلية أو الموضوعية.

- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء علي اقتراح من رئيس الوزراء.

- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.

- الموافقة علي تعيين ممثلي تركيا لدي الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدي تركيا.

- التصديق علي الاتفاقيات الدولية.

- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني (البرلمان) واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة.

- دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته والتوقيع علي القرارات.

- تعيين أعضاء المجلس الأعلي للتعليم ورؤساء الجامعات.

- تعيين أعضاء المحكمة ا لدستورية و25% من أعضاء مجلس الدولة والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الأعلي للقضاء ووكلاء النيابة العموميين.

فرئيس الدولة له سلطة كبيرة أشبه ما تكون بسلطة " الباديشاه " أيام

الخلافة العثمانية، ومن ثم فإن معركة الصراع علي مؤسسة الرئاسة لها بعد رمزي حيث إن من يتولى هذا المنصب الرفيع هو المعبر عن روح الجمهورية وهو رمزها، ومن ثم فإن وصول مرشح العدالة والتنمية إلي هذا المنصب هو إعلان رمزي بنهاية الكمالية، والتحول إلي علمانية لها وجه ديموقراطي وإنساني يعترف بالتعددية والديموقراطية وحقوق ا لإنسان وتراعي هوية الأمة ا لدينية وتعزز تقاليد المواطنة والاعتراف بالآخرين والعمل علي حل مشاكلهم كالأكراد.

الأزمة إلي أين:

بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم قانونية انعقاد جلسة البرلمان التي أجرت الجولة الأولي من الاقتراع علي منصب الرئيس بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب لانعقادها وهو 367 صوتاً، فإنه لا مجال لإجراء جولات اقتراع جديدة علي المرشح لمنصب الرئيس " عبد الله جول "، فأحكام المحكمة الدستورية نهائية وعلي الحكومة الآن أن تذهب للإعداد لانتخابات نيابية جديدة ومبكرة عدة أشهر عما كان مقررا لها، وذلك من أجل البعد عن مظاهر العنف والاستقطاب والتوتر في الحياة السياسية والتي تؤثر علي الوضع الاقتصادي من ناحية وعلي صورة تركيا وتوجهات نظامها السياسي من ناحية أخري، ومن المفترض أن تدعو الحكومة للانتخابات في فترة ما بين 45 - 90 يوما، ومن ثم فإن نتائج الانتخابات ا لبرلمانية الجديدة هي التي ستقرر من سيكون رئيس الجمهورية القادم.

ويبدو من خلال قراءة توجهات الرأي العام التركي أن ما حدث إلي اليوم من عدم مشاركة حزب الشعب الجمهوري في التصويت ولو بالرفض علي مرشح حزب العدالة والذهاب إلي المحكمة الدستورية في

سابقة هي الأولي من نوعها في التاريخ التركي وحكم المحكمة الدستورية بعدم اكتمال نصاب الجلسة الأولي التي عقدت، وخروج القوي العلمانية في أنقره ثم في اسطنبول في مظاهرات ضخمة وتصريحات الجيش بأنه " مدافع شرس عن العلمانية وأنه شريك في الجدال الدائر " وأداء الحكومة المتزن الذي سعي لوضع الجيش في مكانه وأن رئيس ا لأركان مسئول أمام رئيس الوزراء، وأنه يتعين علي الجيش أن يبقي تحت سيطرة مدنية صارمة، وأنه لا يصح في دولة ديموقراطية ملتزمة بالقانون أن تصدر مثل هذه التصريحات عن هيئة خاضعة لأمرة رئيس الوزراء "، كل ذلك يصب في انحياز الرأي العام التركي إلي ناحية الحكومة، فهو عادة ما يتجه للانتصاف لمن يراه محاصراً ضعيفاً في مواجهة القوي الذي يستعرض عضلاته ونفوذه.

ومن ثم فإن القوي العلمانية في تركيا أجلت فقط مجئ عبد الله جول مرشح حزب العدالة والتنمية إلي منصب الرئاسة وعليها أن تتهئ نفسيا لقبول رئيس كانت له جذور إسلامية، كما قبلت من قبل رئيس وزراء له نفس الجذور.

* * *